المدى

رئيس التحرير
رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

اليوم مع
المدى
عراقيون
عبد المحسن الكاظمي

12
فيدرر يحث هينغيس على العودة في لندن ٢٠١٢

15
مصطفى عبد الجليل.. الحلم برحيل القذافي

18
الصيام يريح الجسم ويساعد في إنقاص الوزن

العدد (2225) السنة التاسعة - الخميس (18) آب 2011
http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

دولة القانون: التكليف أحبط مشروعا إقليمياً ◆ العراقية: القرار مخالف للدستور

وصول الدليمي إلى مقر الدفاع يثير أزمة سياسية

□ بغداد / المدى

أكدت مصادر من داخل وزارة الدفاع العراقية أن وزير الثقافة سعدون الدليمي دخل مقر الدفاع أمس بوصفه وزيرا لها بالوكالة تنفيذا لأمر رئيس الوزراء نوري المالكي الذي اسند إليه المهمة بعد أيام من تصريح لافت لرئيس الحكومة قال فيه إن "المؤسسات الأمنية لم تعد بحاجة إلى وزراء كي تنتظم في أعمالها، بل هي مؤسسات مستقرة تدير نفسها بنفسها".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد قطع الطريق على كتلة "العراقية" بزعامة إياد علاوي التي قالت أمس الأول إنها أودعت مرشحيها لشغل منصب وزارة الدفاع إلى رئاسة الجمهورية، حين أعلن رسميا تكليف وزير الثقافة سعدون الدليمي وزيرا للدفاع بالوكالة.

ورفضت "العراقية" في وقت سابق ترشيح الدليمي لهذا المنصب وعدّته من استحقاقها الانتخابي بحسب ما أقرته "اتفاقية أربيل" التي أوصلت المالكي إلى منصبه رئيسا للوزراء.

وسبق للدليمي أن شغل منصب وزير الدفاع في حكومة رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري العام ٢٠٠٥.

وقال مستشار العراقية الدكتور هاني عاشور انه كان مطلوبا من رئيس الحكومة نوري المالكي بعد تسميته لتشكيل الحكومة أن يقدم حكومة كاملة وليس ترك الوزارات المهمة حتى الآن دون وزراء والهروب من مشكلة تردي الوضع الأمني إلى حلول هامشية مثل تسمية وزير بالوكالة، فيما تم الاتفاق بين قادة الكتل في القمة السياسية التي عقدت برعاية الرئيس جلال طالباني في الثاني من الشهر الحالي على ترشيح وزير الدفاع من العراقية.

وقال عاشور في تصريح لـ"إيلاف" إن تسمية وزراء أمنيين بالوكالة هو إشارة إلى عدم وجود نية حقيقية إلى تعيين وزراء اصلاء في هذه الوزارات في إطار التوافق السياسي واتفاق أربيل كما أن الدستور العراقي يحتم على رئيس الوزراء تقديم حكومته كاملة خلال شهر وقد مرت تسعة أشهر حتى الآن دون استكمال الحكومة وتسمية الوزراء الأمنيين.

ومن جهته، وصف النائب عن كتلة الأحرار الصدرية جواد الجبوري تكليف الدليمي بمهام وزارة الدفاع بالخطوة الايجابية نحو تكامل البنية الوزارية. وقال الجبوري في تصريح صحافي أمس إن هذا التكليف من شأنه تصحيح انحدار وهبوط الوضع الأمني، خصوصاً بعد التفجيرات الأخيرة التي شهدتها البلاد الاثنين التي دلت على وجود عمل منظم يدار بشكل مركزي من القوات الأمريكية أو من أطراف أخرى.

وأكد أن وزارة الدفاع يجب أن يتسلمها شخص ذو همة وكفاءة إدارية وعسكرية عالية يستطيع أن يضيف للوزارة زخما أكثر ايجابية وخبرة الدليمي في وزارة الدفاع خلال السنين الماضية ونيله الثقة البرلمانية خلال الحكومة الحالية سيجعلانه أكثر مسؤولية في قيادة الوزارة.

سعدون الدليمي

وقال النائب محمد سعدون الصيهود عن ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي إن تكليف الدليمي بمهام وزير الدفاع وكالة أحبط مشروعا إقليميا فضلا عن كونه مخرجا واقعيا من أزمة تسمية الوزراء الأمنيين لكنه لم يوضح طبيعة هذا المشروع والجهات التي تقف وراءه.

وأضاف في بيان صحافي اليوم أن الملف الأمني يعد من أهم الملفات في الوقت الراهن وتكمن أهميته لارتباطه بكل تفاصيل الواقع العراقي لاسيما الخدمات التي لا يمكن أن تقدمها الحكومة دون وجود استقرار امني.

وقال "إن إصرار القائمة العراقية على تسمية شخصيات لمنصب وزير الدفاع لا تتوفر فيها المعايير المتفق عليها ليس اعتباطا وإنما مقصود والهدف من ورائه عرقلة عمل الحكومة بغية إفشال العملية السياسية برمتها" على حد قوله.

■ تفاصيل اخرى ص٣

الوضع الأمني في ميسان ينذر بالخطر والمحافظة ترفض قرارات بغداد

□ ميسان / متابعة المدى

تشهد محافظة ميسان انتشارا لقوات الجيش في أزقة وشوارع المحافظة وسط أجواء أمنية مشوبة بالحذر، خصوصا بعد قرار مجلس المحافظة عدم التعاون مع قائد الشرطة الجديد اللواء حكيم الحسناوي الذي تم تعيينه من قبل القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الوزراء نوري المالكي بدلا من مدير الشرطة السابق. وبدأ سريان حظر التجوال عند الساعة الثانية عشرة من منتصف الليل بحسب مصدر امني في المحافظة .

وأضاف المصدر أن "اللواء حكيم الحسناوي تسلم مهام مدير شرطة ميسان وقام بإدارة الأمور الأمنية في المحافظة على الرغم من الضغوطات التي تمارس عليه من قبل الحكومة المحلية متمثلة بالمحافظ ورئيس مجلس المحافظة وعدم الاعتراف بتولية المنصب".

وعدّ مواطنون في مدينة العمارة الإجراءات التي تقوم بها الحكومة المحلية ضد قرارات الحكومة الاتحادية بـ"التمرد والعصيان على حساب امن المواطن".

وقال المواطن أبو مصطفى (٤٥ سنة) إن "الوضع الأمني في محافظة ميسان ينحدر من السيئ إلى الأسوأ، وبدأنا نشعر بعودة الخارجين عن القانون للعمل في وضح النهار، وإطلاق الصواريخ من بين الأحياء السكنية والتسبب بالذعر والهلع للعوائل"، مشيرا إلى أن "تعيين قيادات أمنية جديدة غير مرتبطة بالأحزاب السياسية يصب في مصلحة امن المدينة وسكانها".

أما الموظف ضياء ياسين(٣٨ سنة) فيقول إن "تغيير القادة الأمنيين هو شي من صلب اختصاص القائد العام للقوات المسلحة، وما اعتراض الحكومة المحلية في ميسان على قرار الحكومة إلا لمصالح حزبية وسياسية على حساب المهنية وهذا يعد عصيانا".

وأضاف "العجيب والغريب في الموضوع أن السلطات المسؤولة دعتنا ونحن في دوائرنا للخروج بتظاهرة من اجل عدم السماح بتغيير مدير الشرطة والنتيجة أن اغلب الموظفين رفضوا الخروج في التظاهرة وعدوا هذا الأمر تطورا خطيرا في الديمقراطية والعودة إلى أساليب البعث."

وقالت المواطنة (أم سلام ٤٠ سنة) إن "الوضع الأمني الآن في المحافظة ليس كما كان بعد عمليات "بشائر السلام" التي قادتها القوات الأمنية. الآن لا ندع أولادنا للخروج والتأخر في الليل خصوصا ونحن الآن يفرض علينا حظر للتجول عند منتصف الليل، ويجب أن تتدخل الحكومة وألا تكتفي بالتفكير بالكراسي والحكم فقط".

ويأتي ذلك، في الوقت الذي عقد فيه مجلس محافظة ميسان مؤتمرا حضره رؤساء وأعضاء مجالس محافظات النجف والمثنى والبصرة والسماوة والناصرية إضافة إلى ميسان وصدر عن المؤتمر بيان ختامي تضمن عشر نقاط. وقال رئيس مجلس محافظة ميسان عبد الحسين عبد الرضا إن "الفراغ الأمني في المحافظة دعا إلى اتخاذ قرار تم بموجبه إسناد مديرية شرطة ميسان إلى محافظ ميسان علي دواي باعتباره رئيس اللجنة الأمنية العليا في المحافظة". كما أشار عبد الرضا إلى أن البيان الذي خرج به المؤتمرون "عد قرار مجلس محافظة ميسان الخاص بعدم التعاون مع مدير الشرطة الجديد والإصرار على مدير الشرطة السابق قرارا قانونيا وحسب قانون مجالس المحافظات٢١ لسنة ٢٠٠٨ ورفع دعوى قضائية إلى المحكمة الاتحادية ضد من قام بإحداث تلك الأزمة في المحافظة وكذلك إقامة دعوى محلية ضد مدير الشرطة الجديد".

ولفت إلى أن "البيان أكد على إدانة ورفض الآلية التي تم فيها تنصيب مدير الشرطة الجديد ومطالبة مجلس النواب بتشكيل لجنة محايدة للتحقيق في الأزمة التي نشبت في المحافظة."

الصدر يهدّد بالحرب ضد الامريكان

واشنطن تعترف للمرة الأولى بنقض الاتفاقية الأمنية

□ بغداد / المدى

هدد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر باللجوء إلى القتال لإخراج القوات الأميركية من العراق في حال عدم انسحابها من البلاد في المهلة المحددة نهاية العام الحالي، فيما كشفت القوات الأميركية عن شن هجمات ضد مسلحين.

وقال الصدر في إجابة على سؤال لأحد أنصاره حول الموقف في حال عدم انسحاب القوات الأميركية من العراق في إطار الفترة الزمنية التي حددتها الحكومة وإمكانية المفاوضات بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة لجدولة انسحابهم أو خروجهم من البلاد، قال الصدر "كلا.. إنما هي الحرب".

وهدد الصدر الأحد الماضي بمعاملة المدربين الأميركيين الذين ستتم الموافقة على بقائهم في العراق بعد الموعد المحدد للانسحاب كمحتلين، مشدداً على أنهم سيعودون إلى بلدهم بـ"التوابيت".

وأكد أن كل من يبقى في العراق من القوات الأميركية بعد نهاية الموعد المحدد في الاتفاقية الموقعة بين البلدين في أواخر عام ٢٠٠٨ سيعامل كمحتل غاشم تنبغي مقاومته عسكريا. وأشار إلى أن الحكومة التي توافق على بقاء مدربين أميركيين في العراق هي حكومة ضعيفة. وأضاف انه إذا لم يكن بقاء المدربين بموافقة الحكومة، فالعراق سيكون مقبرتهم، أو سيتم إرسالهم إلى بلدهم بالتوابيت وجاء تهديد الصدر بالحرب متزامنًا مع الإعلان في واشنطن أمس بأن الولايات المتحدة شنّت في حزيران الماضي ضربتين جويتين في العراق استهدفتا "مسلحين في جنوب العراق" كانوا يهاجمون القوات الأميركية. وقال المتحدث باسم القوات الأميركية في العراق الجنرال جيمس بوشانان إن إحدى الضربتين التي شنتها مروحيات أباتشي استهدفت مجموعة مقاتلين كانوا يهمّون لإطلاق صاروخ على قاعدة أميركية تقع قرب مطار مدينة البصرة. وأضاف "كان هذا عملاً أحاديا، إلا انه من باب الدفاع عن النفس"، موضحا أن الناشطين المستهدفين ينتمون على الأرجح إلى لواء اليوم الموعود، التابع للتيار الصدري، واستهدفت الغارة الثانية نشطاء تم التعرف عليهم عندما كان في حوزتهم صاعق تفجير موصول بقنبلة يدوية الصنع على طريق تسلكه عادة المواكب الأميركية. وهذه المرة الأولى التي تعترف الولايات المتحدة بالقيام بهذا النوع من الأعمال منذ وقفها رسميا عملياتها القتالية في العراق صيف عام ٢٠١٠. وكان وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا أكد خلال زيارة إلى بغداد في مطلع الشهر الماضي أن الجيش الأميركي مصمم على التحرك بشكل أحادي ضد المجموعات المسلحة المدعومة من إيران على حد قوله.

وكان زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر قد هدد باللجوء للقتال لإخراج القوات الأميركية من العراق في حال عدم انسحابها من البلاد في المهلة المحددة نهاية العام الحالي.

■ تفاصيل أخرى ص٤

القوة الجوية تطالب بإعادة ١٨ طائرة من صربيا

بغداد / المدى

أوصت قيادة القوة الجوية في دراسة مرفوعة من رئاسة اركان الجيش وقادة الصنوف الى القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الوزراء نوري المالكي بتأهيل ١٨ طائرة عراقية من طراز ميغ، كان النظام العراقي السابق اودعها هناك لغرض الصيانة.

الدراسة اشارت الى "امكانية تشكيل وحدة طيران عملي متقدم (OCU) من موارد القوة الجوية المتواجدة في صربيا قادرة على اعداد طيارين قادرين على تنفيذ عمليات جوية فعالة لاسناد مهام وزارة الدفاع".

وضمن الحقائق الموجبة لهذه الخطوة اوردت الدراسة ان" الحدود العراقية تتعرض لسبب او لاخر لهجمات من بعض دول الجوار مما يتطلب امتلاك قوة جوية قادرة على مواجهة التهديدات على اقل تقدير ويمكن تطويرها مستقبلاً بمستوى الدول المجاورة".

وتؤكد الدراسة ان "القوة الجوية العراقية حالياً ليس لها قابلية الدفاع عن العراق ضد التهديدات الخارجية ولا يمكنها تقديم الاسناد للقوات البرية والبحرية بطائرات الاسناد الجوي القريب لعدم توفرها اصلاً بالاضافة الى عدم تيسر التسليح الكافي للطائرات الحالية". وتلفت الدراسة الى "انواع الطائرات العراقية واعدادها في صربيا وهي : طائرات ميك/٢١ بعدد (٨) طائرات ذات مقعد واحد، وطائرات ميك/ ٢٣ نوع (ML) بعدد (١٠) طائرات ذات مقعد واحد".ولتفعيل هذه الوحدة تقترح الدراسة "اعادة النظر بجميع الطائرات العراقية المتواجدة لتصليح العام خارج العراق وخاصة المتواجدة في صربيا بكل جدية وحرص اخذين بنظر الاعتبار ان وجود هذه الطائرات سيعزز من القدرة والاستعداد القتالي للقوة الجوية العراقية وتأمين الغطاء الجوي لقواتنا البرية وكذلك لحماية منشأتنا واهدافنا الحيوية ولو لفترة معينة لحين الحصول على طائرات مقاتلة متقدمة.

بعد تضييفه في مجلس النواب

وزير الكهرباء: أنا ضحية تنافس شركات تملك نفوذاً سياسياً كبيراً

□ بغداد / المدى

اتفق مجلس النواب على استكمال تضييف وزير الكهرباء للاطلاع على التفاصيل الدقيقة التي تتعلق بعمل الوزارة وطبيعة الحلول التي عملت عليها لإنهاء مشكلة النقص الحاصل في الطاقة، في حين أوضح وزير الكهرباء رعد شلال موقفه بشأن ملف التعاقد مع الشركتين التي أثير عليها الكثير من اللغط في وسائل الإعلام، مؤكداً انه كان ضحية تنافس شركات كبرى تمتلك في العراق نفوذا سياسيا كبيرا. وعلى الرغم من أن توضيح الوزير لاقى قبولاً عند أعضاء القائمة العراقية، فانه عد تهرباً من المسؤولية بحسب ما ذكرته النائبة حنان الفتلاوي من دولة القانون، التي قالت إن أجوبته غير مقنعة.

وقال النائب عن القائمة العراقية احمد المساري إن وزير الكهرباء وخلال استجوابه في مجلس النواب اثبت انه تعرض للضرر من جراء الخلافات والتنافس الحاد بين شركات كبرى قال عنها إنها تمتلك نفوذا سياسيا في العراق. وأضاف المساري في تصريح خص به (المدى) إن الوزير اطلع مجلس النواب على الكثير من التفاصيل حول عملية التعاقد، مشيرا إلى أن تلك التفاصيل أثبتت أن الوزير لم يرتكب أي تجاوز على القانون ولا توجد أية مخالفات والقضية لها علاقة بتنافس بعض الشركات التي تعاقدت مع الوزارة. وأوضح المساري أن أسباب تقديم وزير الكهرباء استقالته جاءت لتعرضه لضغوط شديدة من القوى السياسية والحكومة.

لكن ائتلاف دولة القانون لم يكترث لما قدمه الوزير وأعلنت النائبة حنان الفتلاوي أن أجوبة وزير الكهرباء رعد شلال حول العقود الوهمية كانت غير مقنعة، وقالت إن الوزير حاول دفع التهم بمبررات غير مقنعة لكونه المقصر الأول بالتعاقد مع شركات وهمية.

وكان مجلس النواب قد ضيّف أمس وزير الكهرباء رعد شلال ونائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني على خلفية العقود التي وقعتها الوزارة مع شركتين ألمانية وكندية تبين أنهما غير مؤهلتين لتنفيذ مشاريع الوزارة التي تبلغ كلفتها ١٫٧ مليار دولار.

وكان مجلس النواب قد قرر خلال جلسته الـ٢٢ تضييف وزير الكهرباء رعد شلال لمناقشة العقود الوهمية التي وقعتها الوزارة مع شركتين ألمانية وكندية، لكن شلال رفض الحضور إلى المجلس من دون موافقة رئيس الوزراء نوري المالكي، مؤكدا انه سيلبي دعوة المجلس للإجابة عن الاستفسارات الخاصة بتعاقدات الوزارة بعد موافقة المالكي كونه مسؤوله المباشر.

كما أن رئيس الوزراء نوري المالكي، كان قد اصدر في ٧ آب الحالي، قراراً يقضي بإقالة وزير الكهرباء رعد شلال على خلفية توقيع عقود مع شركات وهمية بقيمة نحو مليار و٧٠٠ مليون دولار. وأعلنت لجنة النفط والطاقة البرلمانية، السبت الماضي عن وصول طلب إقالة وزير الكهرباء رعد شلال إلى مجلس النواب رسميا، في حين أشارت إلى أنها ستستجوب الوزير بشأن العقود الوهمية، وأكدت وجود ضغوطات حكومية للتصويت على إقالته خلال الأسبوع الحالي.

ولاقت إقالة وزير الكهرباء رعد شلال ردود فعل متباينة حيث اتهمت القائمة العراقية في الـ١٠ من أب الحالي، جهات إعلامية وسياسية لم تسمها باستغلال أزمة عقود الكهرباء للتشهير والتصفية السياسية ضد شخصيات أو كتل سياسية، فيما أكدت أن الشركة الكندية والمضمونة من بنوك دولية وأميركية فاتحت المصرف التجاري العراقي بخصوص الضمانات المالية وطرحت شراكتها مع شركة أميركية لتنفيذ مشروعها بتصديق من السفارة العراقية في كندا. من جانبه طالب النائب عن التحالف الوطني عباس البياتي، بمحاسبة واستجواب المتورطين بالعقود الوهمية التي أبرمتها وزارة الكهرباء مع الشركتين الكندية والألمانية، مؤكدا أن تحالفه لن يحمي أي شخصية سياسية مشاركة في تلك العقود.